



## Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



### Quantitative Analysis of the Impact of General Budget Balance on Some Macroeconomic Variables: An Applied Study on a Selected Group of Countries

Haitham Sahi Jadaan\*<sup>A</sup>, Ahmad Ghalib Badiwi<sup>A</sup>, Zabar Hassan Shomel<sup>B</sup>

<sup>A</sup> College of Administration and Economics / Tikrit University

<sup>B</sup> College of Petroleum Engineering/Tikrit University

#### Keywords:

Public Budget, Inflation, Business Sector.

#### Article history:

Received	10 Sep. 2025
Received in revised form	18 Sep. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



\*Corresponding author:

**Haitham Sahi Jadaan**

College of Administration and Economics / Tikrit University



**Abstract:** This study focuses on the quantitative analysis of the impact of budget balance on several macroeconomic variables. The primary goal of this study is to investigate how budget balance affects variables such as investment, savings, inflation, and the business sector's activity, which are central to the economic policies of any country.

The core problem addressed in the research lies in the direct and indirect effects of budget deficits on a country's economy. In cases of deficit, the public sector is forced to resort to financing methods like domestic and external borrowing or issuing bonds, which may lead to negative impacts on overall economic activity. In contrast, achieving a balanced budget can contribute to financial and economic stability, thereby supporting sustainable growth.

The methodology of the study involves quantitative analysis using simple linear regression on data from 45 countries, aiming to determine the effect of budget balance on various macroeconomic variables. The study used the SPSS program for data analysis and yielded significant findings, including the positive impact of budget surpluses on investment and savings. The results also showed that budget balance contributes to increased activity in the business sector; however, surpluses may lead to higher inflation, requiring caution in fiscal policy decisions. The study revealed that the relationship between budget balance and these variables varies from country to country but emphasizes the critical importance of achieving sustainable financial balance to support long-term economic stability. The study recommends that governments aim to implement the principle of budget balance by diversifying revenue sources and reducing reliance on debt financing or currency issuance, alongside improving government spending effectiveness in areas that foster sustainable economic growth.

## التحليل الكمي لأثر توازن الموازنة العامة في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تطبيقية على مجموعة مختارة من الدول

زبار حسن شومل	احمد غالب بديوي	هيثم ساهي جدعان
كلية هندسة العمليات النفطية	كلية الإدارة والاقتصاد	كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت	جامعة تكريت	جامعة تكريت

### المستخلص

تتناول هذه الدراسة التحليل الكمي لأثر توازن الموازنة العامة في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في دراسة كيفية تأثير التوازن في الموازنة العامة على المتغيرات مثل الاستثمار، الادخار، التضخم، ونشاط قطاع الأعمال، وهو ما يشكل نقطة محورية في السياسات الاقتصادية للدولة.

تتضح المشكلة الرئيسية في البحث من خلال التأثير المباشر وغير المباشر لعجز الموازنة العامة على اقتصاد الدولة. في حالات العجز، يضطر القطاع العام إلى اللجوء إلى وسائل تمويلية مثل الاقتراض الداخلي والخارجي أو إصدار السندات، مما قد يؤدي إلى آثار سلبية على النشاط الاقتصادي بشكل عام. وعلى النقيض، يمكن أن يؤدي التوازن في الموازنة إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، مما يدعم النمو المستدام.

تتمثل منهجية البحث في استخدام التحليل الكمي باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط على بيانات تخص (45) دولة، وذلك لتحديد تأثير توازن الموازنة العامة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية. استخدم البحث برنامج (SPSS) لتحليل البيانات الاقتصادية، وخلص إلى نتائج هامة، منها أن زيادة الفائض في الموازنة العامة يؤثر بشكل إيجابي على مستويات الاستثمار والادخار. كما أظهرت النتائج أن توازن الموازنة يساهم في زيادة نشاط قطاع الأعمال، لكن في المقابل، قد يؤدي الفائض في الموازنة إلى ارتفاع معدل التضخم، وهو ما يتطلب الحذر في اتخاذ السياسات المالية.

كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين توازن الموازنة الاقتصادية وهذه المتغيرات تختلف من دولة إلى أخرى، ولكنها تؤكد على الأهمية الكبيرة لتحقيق توازن مالي مستدام لدعم الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. اقترحت الدراسة بضرورة أن تسعى الحكومات إلى تطبيق مبدأ التوازن في الموازنة العامة من خلال تنويع مصادر الإيرادات، والحد من الاعتماد على التمويل بالديون أو الإصدار النقدي، فضلاً عن تحسين فعالية الإنفاق الحكومي في المجالات التي تحقق نمواً اقتصادياً مستداماً.

**الكلمات المفتاحية:** الموازنة العامة، الادخار، التضخم، قطاع الأعمال.

### المقدمة

تعد الموازنة العامة للدولة عنصراً مهماً في السياسة المالية العامة إذ تشكل الخطة المالية للدولة لمدة زمنية معينة ومحدودة، وهي انعكاس للنشاط المالي للدولة الذي تترجمه النفقات والإيرادات العامة وما ينتج عنه من اتجاهات الدولة في الإنفاق العام وطبيعة ومدى الإيرادات المقدرّة والمتوقع الحصول عليها إذ يتم على ضوء تلك التقديرات تمارس الدولة وظيفتها الرئيسية في إشباع الحاجات العامة.

كما أن الموازنة العامة ينبغي ألا تقتصر على تقديرات عامة وإجمالية لإيراداتها ونفقاتها، بل أنها ينبغي أن تتضمن تقديراً تفصيلياً لإيرادات الدولة، ونفقاتها، وبحيث يتاح من خلال ذلك توفير إمكانية مناقشتها، واعتمادها، ومن ثم تنفيذها، كذلك توفير إمكانية الرقابة عليها، وتقييمها، وبالشكل الذي يجعلها أداة فعالة في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية، ومن خلال ما يتحقق عنها من آثار ونتائج إيجابية مباشرة أو غير مباشرة.

إن الموازنة العامة خضعت وتخضع للعديد من المبادئ أو القواعد التي تستند إليها وبهدف التعرف وبشكل واضح على الوضع المالي للدولة ونشاطاتها من خلال ما تظهره الموازنة العامة بوصفها تمثل برنامج الدولة في المجالات التي ترتبط بدورها، والتي يحكمها نظامها، ودرجة تطورها، وكذلك تسهيل تنفيذها، وتيسير إمكانية الرقابة عليها، ورغم درجة الالتزام بهذه المبادئ أو القواعد الموازنة العامة قد لا تكون تامة، إذ إن مقتضيات عمل الدولة، ومتطلباتها قد تقضي خروجاً على هذه القواعد بدرجة أو أخرى، وحسب حاجة الاقتصاد والمجتمع.

**مشكلة الدراسة:** تتمحور مشكلة الدراسة بكيفية تأثير توازن الموازنة العامة للدولة، سواء في حالة العجز أو الفائض، على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الاستثمار، الادخار، التضخم، ونشاط قطاع الأعمال، وما طبيعة العلاقة بينه وبين الأداء الاقتصادي؟

**هدف الدراسة:** يهدف البحث إلى دراسة تأثير توازن الموازنة العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحديد طبيعة العلاقة بينها وبين الأداء الاقتصادي.

**أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها توفر فهماً أعمق للأثر الذي قد يحدثه توازن الموازنة على الاقتصاد الكلي، وخاصة في الدول التي تعاني من عجز مستمر في موازنتها. كما أنها تسهم في تقديم توصيات لصناع القرار بشأن كيفية إدارة الموازنة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

**هيكلية الدراسة:** اشتملت الدراسة على مبحثين حيث تناول المبحث الأول المقدمة المنهجية للدراسة والتعمق بالجانب النظري لمفهوم توازن الموازنة والبعد التاريخي لهذا المبدأ، أما المبحث الثاني فكان تطبيق عملي للأساليب الكمية في الاقتصاد القياسي باستخدام البرمجية الإحصائية (SPSS).

**منهجية الدراسة:** تم استخدام منهج التحليل الكمي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد تأثير توازن الموازنة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة. شمل التحليل بيانات من (54) دولة مختلفة وجرى استخدام برنامج (SPSS) في تحليل البيانات.

**فرضية الدراسة:** الفرضية الرئيسية للدراسة هي أن توازن الموازنة العامة (سواء عبر تحقيق الفائض أو تقليص العجز) يؤثر بشكل إيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الاستثمار، الادخار، التضخم، ونشاط قطاع الأعمال.

### المبحث الأول: الإطار النظري لتوازن الموازنة العامة

**أولاً. مفهوم الموازنة العامة:** كان لمفهوم الموازنة في الفكر التقليدي طابع مالي صرف، فهي تقتصر على تقدير النفقات والإيرادات وإجازة جبايتها وإنفاقها انعكاساً لدور الدولة الحارسة إذ كان دورها محدداً، بحفظ الأمن والدفاع الخارجي والقضاء، والنشاط الاقتصادي متروك للأفراد وعن طريق قوانين السوق يتحقق التوازن الاقتصادي، وبذلك فإن موازنة الدولة توضع لأغراض محددة مما أدى إلى محدودية نفقاتها وإيراداتها وتوازنهما.

ولأجل إلقاء الضوء على معنى الموازنة نستعرض مجموعة من التعاريف المتفقة في الجوهر من حيث النظرة إلى معنى الموازنة: (طاقة والعزاوي، 2010: 167)  
 "هي الميزانية المخصصة لانفاقات الدولة خلال سنة مدنية ويقال على إنها متكافئة إذا عادل مجموع الإنفاق مجموع العائدات".

أو "عبارة عن ترجمة الشرائح السنوية من البرامج في صورة اعتمادات مالية سنوية مع مراعاة حدود التمويل المالي في المدى القصير أي أنها تقوم بالتوفيق بين اعتبارات المدى القصير (الموارد المالية المتاحة فوراً) وخطط المدى الطويل". (ناشد، 2009: 366-367)

كما بالإمكان تعريفها بأنها توقع أي هي برنامج تتوقع فيه الدولة نفقاتها وإيراداتها خلال مدة قادمة وبعكس هذا التوقع الذي تقوم به أجهزة السلطة التنفيذية المختلفة سياسة الدولة المتوقعة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبسبب أهمية التقدير وتأثيره وجب أن تتميز الأرقام التقديرية بالدقة والموضوعية بمعنى مواكبة التوقعات المالية للنشاط الاقتصادي الكلي للدولة والعوامل الداخلية الأخرى والعوامل الخارجية. (البدراي، 2010: 139)

أو هي الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الميزانية (الكرخي، 1999: 31)

أو هي إجازة وتقدير معتمد من السلطة التشريعية إذ إن وجود التقديرات للنفقات والإيرادات العامة لا يكفي وحده لقيام الموازنة العامة إذ لابد من اقتران التوقع بالموافقة والتصديق من السلطة التشريعية كي تستطيع السلطة التنفيذية تطبيق الأرقام المتوقعة فإذا قدمت السلطة التنفيذية أرقامها ولم تحصل على الموافقة المطلوبة تبقى بمثابة مشروع مقترح غير قابل للتنفيذ (البدراي، 2010: 139).  
 كما بالإمكان تعريفها بأنها خطة تتضمن تقدير النفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالباً ما تكون سنة واحدة ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية (ذنيبان، 2003: 266)

الموازنة العامة تمثل البرنامج المالي اللازم لتنفيذ خطة الدولة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أهم أدوات السياسة المالية الحقيقية للتوجه الاقتصادي للدولة وتزداد أهميتها في المرحلة الراهنة لكونها تستهدف تحقيق الأهداف المرجوة للرفاهية والحياة الاجتماعية والاقتصادية المناسبة لأفراد المجتمع. (منشور إعداد الموازنة العامة للدولة 2012-2013/القاهرة 2011).

ثانياً مفهوم مبدأ توازن الموازنة العامة: يمكن التعبير عن مبدأ توازن الموازنة بأنه "تساوي إيرادات الدولة مع نفقاتها"، أو بتعبير أدق وأكثر تأكيداً: "تساوي الإيرادات العامة (من الضرائب والرسوم وإيرادات أصول الدولة) مع النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) دون عجز أو فائض، مما يسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة".

وبناءً على هذا التعريف، تتمثل خصائص توازن الموازنة فيما يأتي (Musgrave & Musgrave, 1989: 214).

1. تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. ولتحقيق هذا التوازن، يجب على الدولة تحديد أنواع ومقادير الإيرادات التي يمكن أن تحصل عليها، ثم تحديد النفقات العامة بناءً على الإيرادات المتوقعة.
2. تحديد مصادر الإيرادات العامة للدولة، مثل الضرائب والرسوم وإيرادات أصول الدولة وغيرها. ويُحظر الإفراط في زيادة الإيرادات بهدف زيادة النفقات؛ بل الهدف هو تمويل النفقات العادية اللازمة لحسن سير الخدمات العامة.

3. حصر النفقات العامة في المجالات الرئيسية (الخدمات العامة والاستثمارات) وتقليصها قدر الإمكان بحيث تُغطى من الإيرادات العامة.

4. تجنب العجز أو الفائض، إذ يُعدّ كلاهما انحرافاً يؤثر على كفاءة الاقتصاد الوطني وكفاءة موارد القطاع الخاص. ٥. تحقيق الأهداف التي حددتها الدولة، مثل تلبية الاحتياجات الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة، وضمان حسن سير المصالح الاقتصادية، وتمويل السياسات الحكومية، وضمان الأمن القومي، وغيرها.

توضح هذه السمات لمبدأ الموازنة المتوازنة أن هدفها هو ضمان حسن سير المصالح العامة وتجنب التأثير سلبيًا على القطاع الخاص من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، مما يعيق استثماراته وتوظيفه. في مثل هذا السيناريو، ستهدر الحكومة هذه الموارد على قطاعات خدمية لا تسهم في الاقتصاد الوطني.

**ثالثاً. نشأة نظرية الموازنة المتوازنة:** نشأت هذه النظرية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ومهد آدم سميث الطريق لتطويرها في كتابه "ثروة الأمم" الصادر عام 1776. وأصبح هذا العمل أساساً للمدرسة الفكرية الكلاسيكية التي أسسها. ناقش سميث في كتابه مبادئ وقواعد الضرائب وضرورة الموازنة بين المصالح الفردية والجماعية. قدّم اقتصاديون كلاسيكيون، مثل آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وجون ستوارت ميل، وجيمس ميل، وجون بابتيست ساي، وغيرهم، بعض الأسس النظرية لمبدأ الموازنة المتوازنة، ومن أهمها (Ricardo, 1817: 56):

1. يُعتبر الإنفاق العام غير منتج (Devarajan, 1996: P37): لأنه يُحوّل الموارد من استثمارات المنتجين إلى المؤسسات الحكومية، التي تُخصصها لقطاعات الخدمات التي لا تُدرّ إيرادات، ولكنها ضرورية لتحقيق المصلحة العامة. لذلك، عدّه البعض شرّاً لا بد منه.

استند هؤلاء الاقتصاديون في هذه الفكرة إلى الاعتقاد بأن الحكومة لا تشارك في النشاط الإنتاجي، ولا ينبغي لها ذلك، لأن القطاع الخاص مسؤول عن الادخار والاستثمار والإنتاج، مما يؤدي إلى التوظيف الكامل في الاقتصاد. تؤثر زيادة الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب على التوظيف، مما يؤدي إلى انخفاض العرض والبطالة، وفي نهاية المطاف، إلى ركود اقتصادي.

2. **المالية العامة تعيق تراكم رأس المال:** يسعى كل منتج إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي الدخل، مما يؤدي إلى زيادة المدخرات. ولأن الأفراد ذوي الدخل المرتفع لديهم ميل هامشي أعلى للادخار، فسيتم تخصيص معظم هذه المدخرات للاستثمار. وهذا يزيد من الاستثمار والنمو والتوظيف حتى يصل الاقتصاد إلى الاستغلال الكامل للموارد الإنتاجية والعمالة. ستؤثر الضرائب المخصصة لتمويل الإنفاق العام سلبيًا على مدخرات القطاع الخاص، مما يقلل الاستثمار ويؤدي في النهاية إلى نقص العمالة. يجادل التقليديون بأن زيادة الضرائب لتمويل الإنفاق العام ستؤثر سلبيًا على كفاءة استخدام النقود في الاقتصاد الوطني وتحد من الابتكار. وينظرون إلى رواد الأعمال كقادة للتقدم الاقتصادي، ومبتكرين، وأفراد تدفع أفكارهم للاقتصاد نحو النمو والتنمية. في هذه النظرية، تُعدّ الشركات الخاصة والقطاع الخاص محركي النمو والتقدم الاقتصادي الوطني، مما لا يترك مجالاً لأي دور للحكومة (القطاع العام) في هذا المجال (السعداوي والتميمي، 2024: 389).

إذا أرادت الحكومة تخصيص أموال لتمويل الإنفاق العام، فيمكنها اللجوء إلى الضرائب غير المباشرة، التي لا تؤثر على الشركات أو مدخراتها، التي تُخصّص للاستثمار. ويجادل المؤيدون بأن خفض الضرائب أو الاعتماد على الضرائب غير المباشرة سيقال الإنفاق العام ويساعد على تحقيق

ميزانية متوازنة، بدلاً من العجز أو الفائض، إذ يؤثر كلاهما على الأموال والمدخرات الخاصة (رزق الله، 2019: 660).

**3. يُشكّل عجز أو فائض الموازنة خللاً مالياً:** زيادة الإنفاق العام ستؤدي إلى عجز في الموازنة. لذلك، يُشدّد التقليديون على ضرورة خفض الإنفاق العام لأن عجز الموازنة سيجبر الحكومة على الاقتراض من القطاع الخاص أو طباعة النقود، مما سيؤثر على مستوى الأسعار ويؤدي إلى التضخم. من ناحية أخرى، يُشجّع تحقيق فائض في الموازنة الحكومية على زيادة الإنفاق والهدر، مما يؤثر على كفاءة وفعالية أموال القطاع الخاص. ولذلك، فإنهم يرون أنه من الضروري أن نكون دقيقين وحذرين عند إعداد الميزانية، وخاصة فيما يتعلق بالنفقات، لأن زيادة النفقات ستؤدي إلى ارتفاع الضرائب. من ناحية أخرى، فإن زيادة الضرائب على الإنفاق العام ستؤدّد وفورات، مما يُشجّع بدوره على الهدر (Buiter, W. H, 1985: 13).

**4. تؤثر المالية العامة على التوازن الاقتصادي:** ستؤدي زيادة الإنفاق العام إلى عجز في الموازنة. يجب على الحكومة استخدام مصدرين لتمويل هذا العجز:

أ. الاقتراض من القطاع العام برفع أسعار الفائدة. سيشجع هذا المواطنين على الاقتراض من القطاع العام، مما يُقلّل المدخرات المتاحة للاستثمار. ثم تُحوّل المدخرات إلى قروض عامة، مما يُقلّل الاستثمار ويُؤدّي إلى ركود اقتصادي.

ب. إصدار نقود إضافية لتمويل عجز الموازنة. سيؤدي هذا إلى زيادة المعروض النقدي، مما يُخفّض قيمته ويرفع المستوى العام للأسعار، مما يُؤدّي إلى التضخم.

يُعدّ عجز الموازنة العامة من العوامل الجوهرية التي تُخلّ بالتوازن الاقتصادي الكلي، إذ يؤدي إلى اختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار، أي بين جانبي العرض والطلب، مما ينعكس سلبيًا على كفاءة المتغيرات الاقتصادية الكلية وترابطها البنوي. وبذلك، فإن استمرار العجز المالي قد يُفضي إلى ضغوط تضخمية أو إلى حالة من الركود الاقتصادي، تبعًا لطبيعة تمويله وآثاره الممتدة في دورة النشاط الاقتصادي (Buiter, 1985: 16).

**رابعاً. التطور التاريخي لمبدأ الموازنة المتوازنة:**

**1. العصر الكلاسيكي (القرنان الثامن عشر والتاسع عشر):** ركزت المدرسة الكلاسيكية على التوازن السنوي للموازنة العامة كشرط للاستقرار الاقتصادي ومنع التضخم ونمو الدين العام. رأى اقتصاديون كلاسيكيون بارزون، مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو، أن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي يجب أن يكون محدوداً، وإن السوق الحرة قادرة على تحقيق توازن طبيعي للموارد. أكد الكلاسيك أن أي عجز في الموازنة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ويقوض استقرار الاقتصاد الكلي. عملياً، في القرن التاسع عشر، كان التوازن السنوي للموازنة مقياساً شائعاً لفعالية الإدارة المالية. أكدت الحكومات على ضرورة الحد من الاقتراض لتغطية العجز، والتركيز على زيادة الإيرادات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة (ريكاردو 1817: 56).

**2. العصر الكينزي (من ثلاثينيات القرن العشرين إلى الوقت الحاضر):** مع الكساد الكبير، عدّل كينز مفهوم التوازن، مجادلاً بأن العجز المالي قد يكون أداةً ضروريةً لتحفيز الاقتصاد خلال فترات الركود. قدّمت المدرسة الكينزية مفهوم التوازن الدوري، مع الأخذ في الاعتبار العجز خلال فترات

الركود والفوائض خلال فترات التوسع الاقتصادي. لم يعد يُنظر إلى العجز على أنه مشكلة بحد ذاته، بل كوسيلة لزيادة الطلب الكلي وتحفيز الإنتاج والعمالة. تمثل التحدي الرئيسي في تحديد الحجم المناسب للعجز لكل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية لضمان الاستقرار دون التسبب في تضخم مفرط. أمثلة تاريخية: اعتمدت الولايات المتحدة في عهد روزفلت برامج "الصفقة الجديدة" لتعزيز البنية التحتية والحد من البطالة من خلال عجز مالي مُستهدف. (كينز، 1936: 89).

3. **المدارس الحديثة وما بعد الكينزية:** ظهرت المالية الوظيفية، التي قدمها ليرنر عام (1943)، والتي عدت تحقيق وظائف الاقتصاد الكلي مثل التوظيف الكامل، والسيطرة على التضخم، والاستقرار الاقتصادي الهدف الأساسي للميزانية. أكدت الكلاسيكية الجديدة على الانضباط المالي وأهمية الدين العام المستدام (بارو، 1979: 950)، محذرة من مخاطر العجز المزمن في أسعار الفائدة والاستثمار الخاص (المزاحمة). - في العقود الأخيرة، طُرح مفهوم التوازن الهيكلي لتقييم الوضع المالي بعد استبعاد الآثار الدورية المؤقتة (صندوق النقد الدولي، 2015: 33). كما استخدمت دول الاتحاد الأوروبي معايير ماستريخت للسيطرة على العجز والدين العام، مما يعكس التطبيقات العملية للمدارس الفكرية الحديثة.

4. **التحديات النظرية والعملية في التاريخ** (صندوق النقد الدولي، 2015: 35):

❖ **التحديات الفكرية:** الصراع بين التوازن المحاسبي الصارم والتوازن الوظيفي الديناميكي.  
❖ **التحديات العملية:** صعوبات التنبؤ بالإيرادات والنفقات الناتجة عن تقلبات السوق ودورات الأعمال.  
❖ **التحديات الخارجية:** تؤثر أسعار النفط، والأزمات المالية العالمية، وتغيرات التجارة الدولية على استقرار الموازنة.

❖ **التطورات المعاصرة:** استخدام النماذج المعيارية للتنبؤ بتأثير السياسة المالية على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والبطالة.

وقد توصل البحث بعد الاستعراض النظري إلى أن مفهوم التوازن المالي قد تطور من توازن محاسبي صارم في الفكر الكلاسيكي إلى توازن وظيفي ديناميكي في الفكر الكينزي والفكر الحديث. واليوم، أصبح أداة مرنة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي المستدام، مع مراعاة إدارة العجز والفائض والتنسيق بين السياسة المالية والنقدية في الوقت نفسه.

### المبحث الثاني

**التحليل الكمي الاقتصادي لأثر توازن الموازنة العامة على كل من الاستثمار والإدخار والتضخم ونشاط قطاع الأعمال**

أولاً. **توصيف المتغيرات:**

**المتغيرات التابعة:**

❖ **اجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار المحلي الإجمالي سابقاً) هو الإنفاق على الإضافات على الأصول الثابتة للاقتصاد مضافاً إليه صافي التغيرات في مستوى المخزون. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق والمصارف)؛ ومشتريات المصانع من الآلات والمعدات. وبناء الطرق والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمسكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية. أما المخزون فهو مخزونات البضائع المحتجزة من**

قبل الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير متوقعة في الإنتاج أو المبيعات، أما صافي المقتنيات من الأشياء الثمينة تعد أيضا تكوين رأس المال.

❖ يتم احتساب إجمالي الادخار على أساس أنه يساوي الدخل القومي مطروحا منه إجمالي الاستهلاك، فضلا عن صافي التحويلات.

❖ يقاس معدل التضخم بالرقم القياسي لأسعار المستهلك وهو يعكس نسبة التغير السنوي فيما يتكلفه المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، كفترة سنة مثلا. وتستخدم في حساب معدل التضخم بوجه عام صيغة لاسبيرز.

❖ مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في القطاع الخاص يهتم ويعكس مدى ملائمة البيئة التنظيمية للأعمال التجارية. ويعكس هذا المؤشر مدى الاقبال على توسع نشاط قطاع الاعمال الخاص.

**المتغير المستقل:** يُعبّر توازن الموازنة العامة عن الحالة المالية للدولة من حيث الفائض أو العجز النقدي، والذي يُحتسب من خلال الفرق بين الإيرادات (بما في ذلك المنح) من جهة، والمصروفات وصافي اقتناء الأصول غير المالية من جهة أخرى. ويُعدّ هذا الفائض أو العجز النقدي المفهوم الأقرب لما كان يُعرف سابقاً بتوازن الميزانية العامة

**ثانيا: التحليل الكمي الاقتصادي:**

1. **تحليل أثر توازن الموازنة في الاستثمار:** باستخدام بيانات عن 45 دولة مختلفة توفرت عنها البيانات، وعند تقدير أثر توازن الموازنة العامة في نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي أو في اجمالي تكوين رأس المال، باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط بمساعدة البرنامج الاحصائي الجاهز SPSS، تم عد الاستثمار متغيرا تابعا معتمدا على المتغير المستقل وهو مدى توازن الموازنة العامة أي مدى توفر الفائض وتقلص العجز فيها. ومن نتائج التحليل الموثقة في الجداول أدناه، حصلنا من هذا التحليل على المعادلة الآتية:

$$(Inv = 21.8 + 0.384 bal)$$

وهذه المعادلة تعني أن الاستثمار أو اجمالي تكوين رأس المال سيزداد بمقدار (0.384) من الوحدة، إذا ازداد الفائض في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة، (أو إذا تقلص العجز في الموازنة بوحدة واحدة).

وهذه النتائج تنطبق تماما مع منطوق النظرية الاقتصادية التي تقول إنه عند توفر الفائض المالي لدى أي دولة، فمن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالجانب الاستثماري فتزداد التخصيصات الخاصة بتكوين رأس المال.

أما احصائيا وقياسيا فيبدو واضحا أن هناك علاقة تأثير معنوية لتوازن الموازنة في عمليات الاستثمار، كما يبدو ذلك جليا من ملاحظة معنوية اختبار t للمتغير المستقل في الجداول أدناه، هذا علاوة على المعنوية الاجمالية الممتازة للمعادلة المقدره ككل والتي يشير إليها اختبار تحليل التباين في الجداول أدناه، إذ كانت قيمة اختبار F ذات دلالة معنوية جيدة جدا.

جدول (1): نتائج تحليل التباين لأثر التوازن في الاستثمار

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	71.985	1	71.985	5.732	.021 <sup>a</sup>
	Residual	540.039	43	12.559		
	Total	612.025	44			

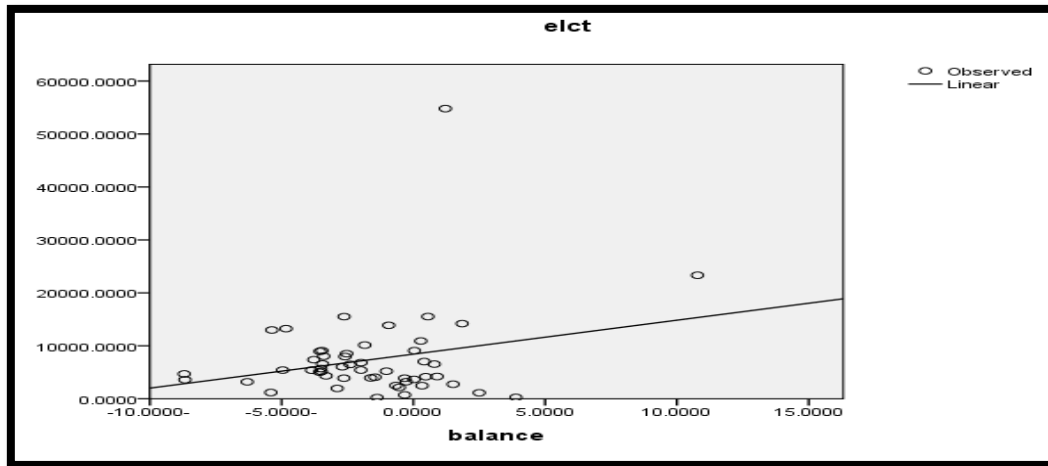
a. Predictors: (Constant), balance

b. Dependent Variable: inv

جدول (2): نتائج تحليل انحدار الاستثمار على التوازن

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	21.854	.581		37.615	.000
	balance	.384	.160	.343	2.394	.021

a. Dependent Variable: inv



2. تحليل أثر توازن الموازنة في الادخار: باستخدام بيانات عن (45) دولة مختلفة من دول العالم وعند تقدير أثر توازن الموازنة العامة في نسبة الادخار من الناتج المحلي الاجمالي، باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط بمساعدة البرنامج الاحصائي الجاهز SPSS، تم عد الادخار متغيراً تابعاً معتمداً على المتغير المستقل وهو مدى توازن الموازنة العامة أي مدى توفر الفائض وتقلص العجز فيها. ومن نتائج التحليل الموثقة في الجداول أدناه، حصلنا من هذا التحليل على المعادلة الآتية: (Sav = 22.8 + 0.843bal)

وهذه المعادلة تعني أن الادخار سيزداد بمقدار (0.843) من الوحدة، إذا ازداد الفائض في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة، (أو إذا تقلص العجز في الموازنة بوحدة واحدة). وهذه النتائج تنطبق تماماً مع منطوق النظرية الاقتصادية التي تقول إنه عند توفر الفائض المالي لدى أي دولة، فمن الطبيعي أن جزء من ذلك الفائض نحو الادخار ومن ثم نحو الاستثمار، غير أن نسبة كبيرة من الادخار سوف تتسرب إلى الاكتناز في الدول النامية خاصة.

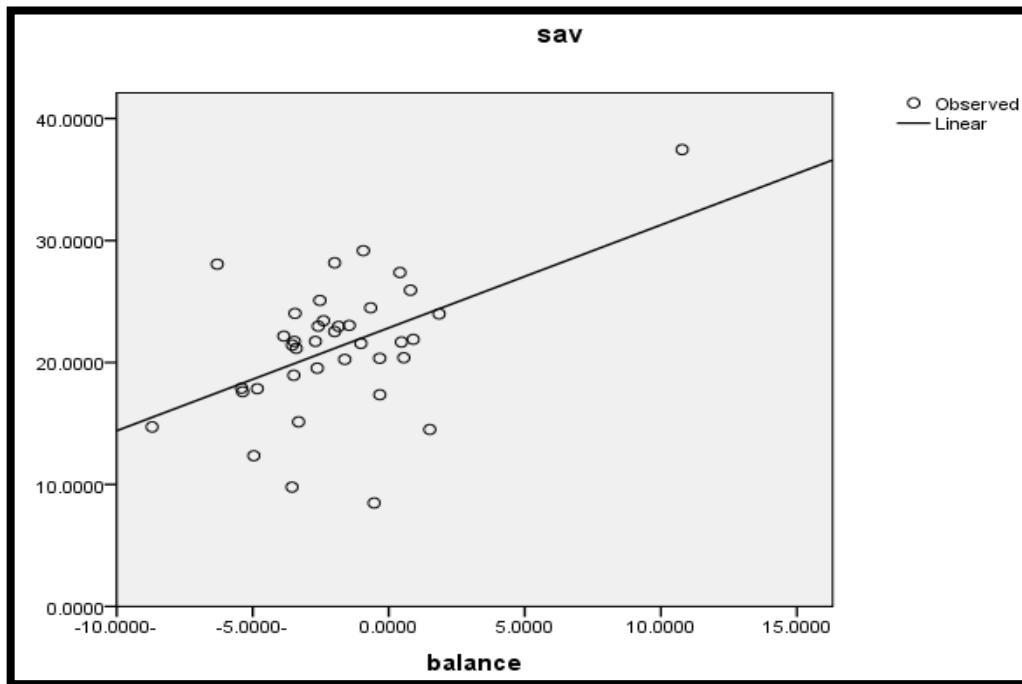
أما احصائيا وقياسيا فيبدو واضحا أن هناك علاقة تأثير معنوية لتوازن الموازنة في عمليات الادخار، كما يبدو ذلك جليا من ملاحظة معنوية اختبار  $t$  للمتغير المستقل في الجداول أدناه، هذا علاوة على المعنوية الاجمالية الممتازة للمعادلة المقدره ككل والتي يشير إليها اختبار تحليل التباين في الجداول أدناه، إذ كانت قيمة اختبار  $F$  ذات دلالة معنوية جيدة جدا.

جدول (3): تحليل تباين اثر التوازن في الادخار

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	256.094	1	256.094	10.951	.002 <sup>a</sup>
	Residual	841.859	36	23.385		
	Total	1097.953	37			
a. Predictors: (Constant), balance						
b. Dependent Variable: sav						

جدول (4): نتائج تحليل انحدار الادخار على التوازن

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	22.839	.921		24.796	.000
	balance	.843	.255	.483	3.309	.002
a. Dependent Variable: sav						



3. تحليل أثر توازن الموازنة في التضخم: باستخدام بيانات عن (54) دولة مختلفة من دول العالم وعند تقدير أثر توازن الموازنة العامة في نسبة أو معدل التضخم السنوي، باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط بمساعدة البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS، تم عد معدل التضخم متغيراً تابعاً معتمداً على المتغير المستقل وهو مدى توازن الموازنة العامة أي مدى توفر الفائض وتقلص العجز فيها. ومن نتائج التحليل الموثقة في الجداول أدناه، حصلنا من هذا التحليل على المعادلة الآتية:

$$(Inf = 1.518 + 0.271 \text{ bal})$$

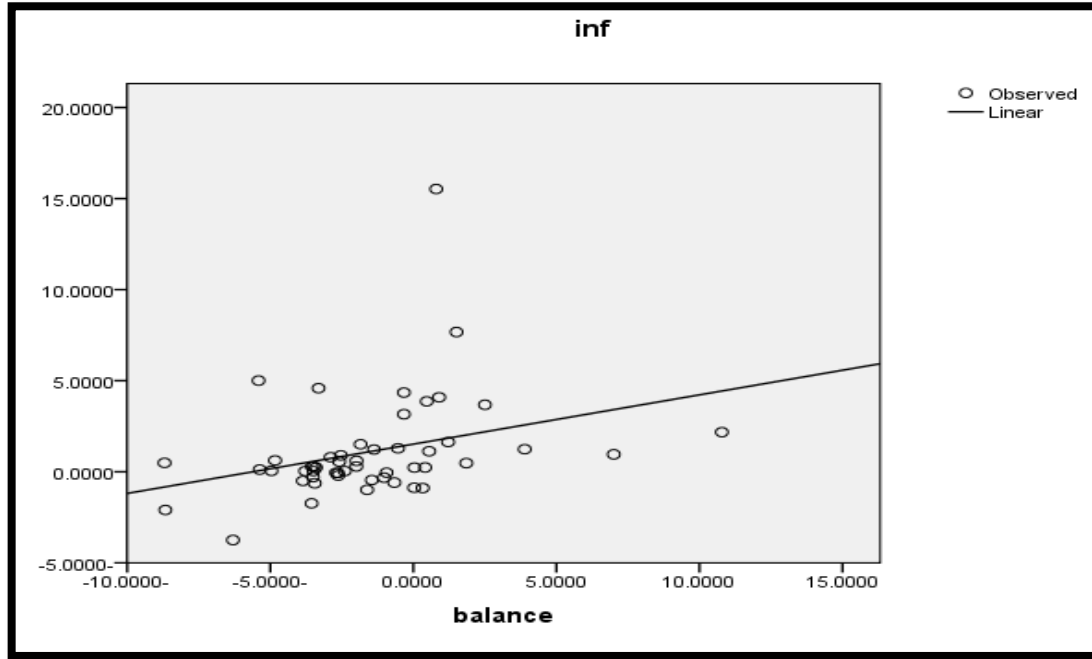
وهذه المعادلة تعني أن التضخم سيزداد بمقدار (0.27) من الوحدة، إذا ازداد الفائض في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة، (أو إذا تقلص العجز في الموازنة بوحدة واحدة).

وهذه النتائج تنطبق تماماً مع منطوق النظرية الاقتصادية التي تقول إنه عند توفر الفائض المالي لدى أي دولة، فمن الطبيعي أن يسود الرخاء والانتعاش فتزداد دخول الناس فيزداد الطلب على السلع والخدمات وهذا سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية، أي إنه سيزيد من معدل التضخم.

أما إحصائياً وقياسياً فيبدو واضحاً أن هناك علاقة تأثير معنوية لتوازن الموازنة في معدل التضخم، كما يبدو ذلك جلياً من ملاحظة معنوية اختبار  $t$  للمتغير المستقل في الجداول أدناه، هذا علاوة على المعنوية الإجمالية الممتازة للمعادلة المقدره ككل والتي يشير إليها اختبار تحليل التباين في الجداول أدناه، إذ كانت قيمة اختبار  $F$  ذات دلالة معنوية جيدة جداً.

ANOVA <sup>b</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	41.186	1	41.186	5.557	.022 <sup>a</sup>
	Residual	363.158	49	7.411		
	Total	404.344	50			
a. Predictors: (Constant), balance						
b. Dependent Variable: inf						

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.518	.421		3.602	.001
	balance	.271	.115	.319	2.357	.022
a. Dependent Variable: inf						



4. أثر توازن الموازنة في نشاط قطاع الأعمال: باستخدام بيانات عن (54) دولة مختلفة من دول العالم وعند تقدير أثر توازن الموازنة العامة في نشاط قطاع الأعمال الخاص، باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط بمساعدة البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS، تم عد نشاط قطاع الأعمال الخاص متغيراً تابعاً معتمداً على المتغير المستقل وهو مدى توازن الموازنة العامة أي مدى توفر الفائض وتقلص العجز فيها. ومن نتائج التحليل الموثقة في الجداول أدناه، حصلنا من هذا التحليل على المعادلة الآتية:

$$(Bus = 48.6 + 2.56 bal)$$

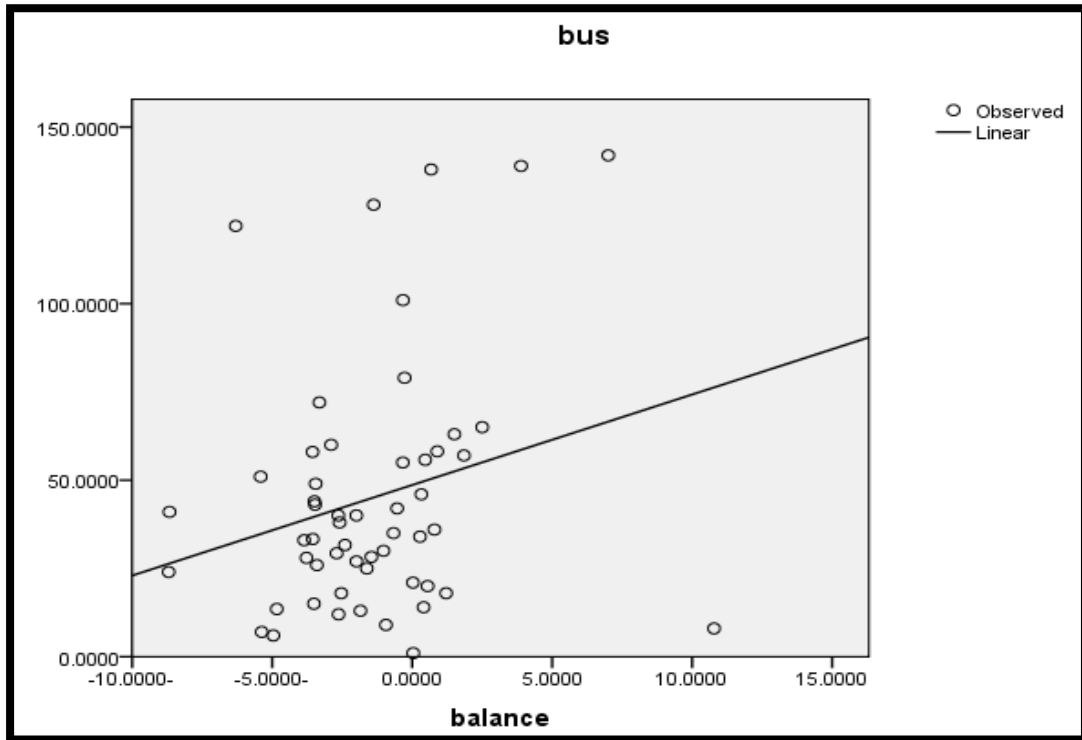
وهذه المعادلة تعني أن نشاط قطاع الأعمال الخاص سيزداد بمقدار (2.56) وحدة، إذا ازداد الفائض في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة، (أو إذا تقلص العجز في الموازنة بوحدة واحدة). وهذه النتائج تنطبق تماماً مع منطوق النظرية الاقتصادية التي تقول إنه عند توفر الفائض المالي لدى أي دولة، فمن الطبيعي أن يسود الرخاء والانتعاش فتزداد دخول الناس فيزداد الطلب على السلع والخدمات وهذا سيؤدي زيادة الأرباح وزيادة وارتفاع وتوسع قطاع الأعمال الخاص. أما إحصائياً وقياسياً فيبدو واضحاً أن هناك علاقة تأثير معنوية لتوازن الموازنة في نشاط قطاع الأعمال الخاص، كما يبدو ذلك جلياً من ملاحظة معنوية اختبار  $t$  للمتغير المستقل في الجداول أدناه، هذا علاوة على المعنوية الإجمالية الممتازة للمعادلة المقدره ككل والتي يشير إليها اختبار تحليل التباين في الجداول أدناه، إذ كانت قيمة اختبار  $F$  ذات دلالة معنوية جيدة جداً.

جدول (6) تحليل تباين اثر التوازن في نشاط قطاع الاعمال الخاص

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3759.546	1	3759.546	3.188	.04 <sup>a</sup>
	Residual	61326.220	52	1179.350		
	Total	65085.767	53			
a. Predictors: (Constant), balance						
b. Dependent Variable: bus						

جدول (8): نتائج تحليل انحدار نشاط قطاع الاعمال الخاص على توازن الموازنة العامة

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	48.628	5.126		9.487	.000
	balance	2.564	1.436	.240	1.785	.02
a. Dependent Variable: bus						



**الاستنتاجات والمقترحات:**

أولاً. الاستنتاجات: من التحليل الكمي الاقتصادي اتضح ما يأتي:

1. إن الاستثمار أو اجمالي تكوين رأس المال سيزداد بمقدار 0.384 من الوحدة، إذا ازداد الفائض في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة.
2. وإن الادخار سيزداد بمقدار 0.843 من الوحدة، إذا ازداد الفائض في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة.
3. وإن التضخم سيزداد بمقدار 0.27 من الوحدة، إذا ازداد الفائض في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة.
4. وإن نشاط قطاع الأعمال الخاص سيزداد بمقدار 2.56 وحدة، إذا ازداد الفائض في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة.

**ثانياً. المقترحات:**

1. نظراً للعلاقة الطردية بين التضخم والفوائض النقدية يجب تجنب توجيه الفائض النقدي نحو تعزيز الطلب الاستهلاكي إذ يمكن تنفيذ ذلك من خلال:
  - أ. الاستثمار في العرض الكلي: إذ يشمل تمويل مشاريع البنية التحتية، والتعليم، والصحة لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد على المدى الطويل.
  - ب. تقليص الدين العام: استخدام الفوائض لخفض مستويات الدين العام الداخلي والخارجي، مما يخفف من أعباء الفوائد المستقبلية ويعزز الاستقرار المالي الكلي.
  - ج. التنسيق بين السياسة المالية والنقدية: من الضروري إرساء آلية تنسيق محكمة بين السياسة المالية (إدارة الموازنة) والسياسة النقدية (البنك المركزي) لإدارة المقايضة بين دعم النمو والسيطرة على التضخم، وضمان عدم تفاقم الأثر التضخمي للفوائض.
2. تعزيز الثقة في القطاع الخاص: نظراً للتأثير المضاعف الكبير لتوازن الموازنة على نشاط قطاع الأعمال يجب ترجمة هذا الانضباط المالي إلى سياسات واضحة وطويلة الأجل تدعم الشفافية والاستقرار التنظيمي، مما يرسخ الثقة ويشجع على الاستثمارات الخاصة.
3. العمل على تنويع الإيرادات والحد من الاعتماد على مصدر واحد للتمويل (مثل الموارد الطبيعية أو الضرائب المحددة) لضمان استدامة الإيرادات وحماية الموازنة من الصدمات الخارجية وتقلبات الأسعار.

**المصادر****أولاً. المصادر العربية:**

1. طاقة، محمد والعزاوي، هدى، 2010، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
2. ناشد، سوزي عدلي، 2009، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
3. البدراني، قيس حسن عواد، 2010، المالية العامة والتشريع المالي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
4. الكرخي، مجيد عبد جعفر، 1999، الموازنة العامة للدولة، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
5. ذنبيان، محمد جمال، 2003، دار الثقافة والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012-2013/القاهرة 2011.

7. السعداوي، أ. م. د. والتميمي، س. ع. م. (2024) تحليل وقياس أثر المزاخمة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 20(2)، 389-409.
8. رزق الله، ه. (2019). أثر المزاخمة الاستثمارية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 21(2)، 637-660.

**ثانياً المصادر الأجنبية:**

1. Devarajan, S., Swaroop, V., & Zou, H.-f. (1996). The composition of public expenditure and economic growth. *Journal of Monetary Economics*, 37(2-3), 313-344. [https://doi.org/10.1016/S0304-3932\(96\)90039-2](https://doi.org/10.1016/S0304-3932(96)90039-2).
2. Musgrave, R. A., & Musgrave, P. B. (1989). *Public Finance in Theory and Practice* (5th ed.). McGraw-Hill.
3. Barro, R. J. (1979). On the Determination of the Public Debt. *Journal of Political Economy*, 87(5), 940-971.
4. Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money*. London: Macmillan.
5. Lerner, A. P. (1943). Functional Finance and the Federal Debt. *Social Research*, 10(1), 38-51.
6. Ricardo, D. (1817). *On the Principles of Political Economy and Taxation*. London: John Murray.
7. International Monetary Fund (IMF). (2015). *Fiscal Monitor: Now Is the Time*. Washington, D.C.: IMF.
8. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). *Economics* (19th ed.). McGraw-Hill Education.
9. Blanchard, O., Dell'Ariccia, G., & Mauro, P. (2020). Rethinking Macroeconomic Policy. *IMF Staff Discussion Note SDN/20/03*, 112.
10. Buiter, W. H. (1985). A guide to public sector debt and deficits. *Economic Policy*, 1(1), 13-61. <https://doi.org/10.2307/1344612>.